ديمقراطيون بلا هوية[1]

محمود ميعاري*

ملخص: يتناول هذا البحث، وهو بحث مسحي، الهوية الجماعية (collective identity) للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها بتوجهاتهم نحو الديمقراطية السياسية وبعدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية مثل النوع الاجتماعي، والديانة، والتدين، ومكان السكن، ومستوى التعليم، ودخل الأسرة والتسيس. وتشير النتائج إلى أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي أقوى الهويات، وأن الهويات الإرثية (الوطنية والقومية والدينية والمحلية والحمائلية) أقوى من الهوية الحزبية بكثير. وتشير النتائج أيضا إلى أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يتحلون بتوجهات ديمقراطية، مجردة وفعلية. وترتبط جميع الهويات الإرثية عكسيا مع التوجه الديمقراطي الفعلي. وهذا يعني أن الديمقراطيين الحقيقيين في فلسطين هم أناس هوياتهم الإرثية ضعيفة، وربما أناس منسلخون عن وسطهم الاجتماعي أو متمردون عليه. وقد تم جمع البيانات لهذا البحث في أواخر عام 1997، من عينة ممثلة تتكون من 1410 أشخاص بالغين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

مصطلحات أساسية: هوية جماعية، توجهات ديمقراطية.

تطور الهوية

تتكون الهوية الجماعية للشخص في أغلب المجتمعات المعاصرة من عدة مركبات (أو هويات فرعية)، وذلك بعدد الجماعات أو الدوائر التي ينتمي إليها. فالفلسطيني، مثلاً، ينتمي إلى حمولة (أو عشيرة) ومجتمع محلي (مدينة، أو قرية أو مخيم) وشعب فلسطيني وأمة عربية وعالم إسلامي أو مسيحي. وبالإضافة إلى هذه

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، فلسطين.

[1] هذا البحث هو جزء من بحث واسع ومشترك بين دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت في فلسطين ومعهد أبحاث السلام والتنمية (PADRIGU) في جامعة غوتبورغ في السويد. والكاتب، وهو عميد كلية الآداب في جامعة بيرزيت، يقدم شكره الجزيل لمؤسسة SIDA/SAREC السويدية على تمويلها لهذا المشروع.

الجماعات ذات الانتماء الإرثي (لأن الشخص يولد فيها)، فهنالك جماعات انتماء ذات طابع طوعي مثل الحزب والمنظمة المهنية. وهكذا، فإن الهوية الجماعية للفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تتكون من عدة هويات فرعية أهمها الهويات الحمائلية (أو العشائرية) والمحلية (أو المنطقية) والدينية (الإسلامية أو المسيحية) والوطنية (الفلسطينية) والقومية (العربية). هذا بالإضافة إلى هويات فرعية طوعية مثل الهوية الحزبية والهوية المهنية.

وتختلف الأهمية التي تعطى لمركبات الهوية من فترة إلى أخرى. فالهوية السائدة لدى الفلسطينيين، ولدى بقية العرب في أواخر العهد العثماني كانت الهوية الإسلامية، وربما العثمانية أيضا. فقد نظر المسلمون العرب إلى الإمبراطورية العثمانية باعتبارها دولة الخلافة، ورأوا أنهم يعيشون في دولتهم ويسهمون في خدمتها (موسى البديري، 1995: 7–8). وخلال الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية تلك الحرب، تقدمت الهوية العربية على منافستيها، العثمانية والإسلامية، وحظيت بتأييد شعبي واسع. وذلك لأن الوحدة العربية، أو وحدة فلسطين مع سوريا، اعتبرت الوسيلة الوحيدة لمنع إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين (Porat, 1975 :121–122).

بعد الحرب العالمية الأولى، ومع فصل فلسطين عن سوريا ووضعها تحت الانتداب البريطاني وتكثيف الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بدأت تدريجيا تنمو هوية وطنية فلسطينية، تقوم على الانتماء إلى فلسطين بوصفها وحدة منفصلة عن سوريا (لوري براند، 1988: 14). ومع ذلك بقيت الهوية الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب ضعيفة نسبيا بسبب تعزز الهويات الضيقة، وبشكل خاص الهوية الحمائلية (أو العشائرية). لقد تمثل ذلك في النزاع الحاد والمستمر بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي على السيطرة والزعامة في فلسطين (Nashif, 1977: 120). وفضلا عن الهويات العائلية والمحلية والحزبية الضيقة، فقد تعززت الهوية القومية العربية حتى غدت الدول العربية المجاورة، منذ أواسط الثلاثينيات، صاحبة القول الفصل في قضايا أهالي فلسطين العرب (موسى البديري، 1995: 16).

لم يحقق اعتماد عرب فلسطين على الدول العربية (في مقاومة الخطر الصهيوني) نتائجه المرجوة. فقد انتهت حرب عام 1948 بخسارة العرب وإقامة دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين. أما بقية فلسطين فقد وضع جزء منها (قطاع غزة) تحت الإدارة المصرية، وضم الجزء الآخر (الضفة الغربية) إلى الأردن. وأدى

قيام إسرائيل إلى تشريد نحو 700.000 عربي فلسطيني عن ديارهم وتوزيعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة (وبشكل خاص في الأردن، ولبنان وسوريا). وعززت خسارة العرب في حرب عام 1948 عملية تعريب (Pan-Arabization) الصراع ضد الخطر الصهيوني في فلسطين (Porat, 1975 :125). وبقيت الهوية القومية العربية هي الأقوى بين العرب الفلسطينيين، في أغلب تجمعاتهم، خلال العقدين اللذين أعقبا «نكبة» 1948.

وبقيت الهوية الفلسطينية ضعيفة حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964. وبقيت هذه الهوية ضعيفة، بشكل خاص، لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل، الذين تحوّلوا بعد حرب 1948 إلى أقلية محبطة، من دون قيادة، معزولة عن أمتها وبقية شعبها، وممزقة (أو مفككة) بسبب تطبيق نظام الحكم العسكري عليها. (محمود ميعاري، 1992: 42–44؛ 1986: 216–217). وكانت الهوية الفلسطينية ضعيفة أيضا لدى الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية، حيث اتخذت الدولة الأردنية خطوات نشيطة لإضعافها أو أردنتها (موسى البديري، 1995: 8؛ روزماري صايغ، 1983: 136).

مثَّلَ قيام منظمة التحرير الفلسطينية في أواسط الستينيات، لدى الفلسطينيين، نقطة تحول نحو الاستقلال. وتعزز هذا الميل (أو الطموح) بعد حرب حزيران عام 1967 (Porat, 1975: 125) التي أدت إلى احتلال إسرائيل بقية أجزاء فلسطين؛ الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتج عن ذلك أن تضاءلت ثقة الجماهير الفلسطينية في الأنظمة العربية، وتعزز لديها الاعتقاد أن على الفلسطينيين أن يؤدوا دوراً نشيطاً وقيادياً في معركتهم لتحرير فلسطين (روزماري صايغ، 1983: 184). وبالنسبة للأراضي الفلسطينية فقد تعزز، بعد الحرب، الاتصال الشخصي والتفاعل الاجتماعي بين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية (الفلسطينيين داخل إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية والفلسطينيين في قطاع غزة)، وانتعشت هويتهم الوطنية الفلسطينية.

وفي العقدين الأخيرين تعززت الهوية الفلسطينية في كل التجمعات الفلسطينية، فهنالك دراسات كثيرة أثبتت، مثلاً، تعزز هذه الهوية وسيطرتها بين الفلسطينيين داخل إسرائيل (محمود ميعاري، 1986؛ 1992؛ Smooha, 1989; Rouhana, 1984). أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن اندلاع الانتفاضة فيهما

ضد الاحتلال الإسرائيلي في شهر ديسمبر/كانون الأول 1987 لهو أصدق مؤشر على تعزز الهوية الوطنية الفلسطينية. وفي بحث ميداني أجري على طلبة جامعة بيرزيت عام 1994، أي بعد التوقيع على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ببضعة أشهر، وجد أن الهوية الفلسطينية هي الأقوى بين طلبة الجامعة، تليها، حسب الترتيب، الهوية المحلية (الانتماء إلى المدينة أو القرية أو المخيم)، ثم الهوية العربية، فالهوية الدينية، وأخيراً الهوية الحمائلية أو العشائرية (Mi'ari, ،1998 :59).

اتجاهات نحو الديمقراطية

أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد قيام السلطة الفلسطينية، عدة دراسات حول اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية. وأظهرت هذه الدراسات وجود قيم ديمقراطية في الثقافة السياسية الفلسطينية تتضح من تأييد وجود برلمان منتخب، وتعددية حزبية وسياسية، وانتخابات عامة ودورية، وحرية الرأي والتعبير، واستقلالية المحاكم، ونبذ المحسوبية والوساطة (جميل هلال، 1998: 202–203؛ مركز القدس للإعلام، 1995: 14؛ Hanf & Sabella, 1996 :124).

وهنالك عدة عوامل يفترض أنها أسهمت في نمو قيم ديمقراطية لدى الجمهور الفلسطيني أهمها: (1) تجربة التعددية السياسية التي سادت داخل منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في أواسط الستينيات، والتي كان لها تأثيرها أيضا على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي. (2) تجربة الانتفاضة وما رافقها من مظاهر شبه ديمقراطية تمثلت في تعزز المشاركة السياسية وانتشار اللجان الشعبية وتقلص هيمنة القيادات التقليدية. (3) تجربة الانتخابات التي جرت في السنوات الأخيرة في مؤسسات فلسطينية مختلفة (مثل الانتخابات للمجالس الطلابية في الجامعات)، ثم الانتخابات الرئاسية والانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت، بمقتضى اتفاقية «أوسلو»، في عام 1996. (4) تأثر الجمهور الفلسطيني بنظام الحكم في إسرائيل، وعلى الرغم من سياسة التمييز القومي التي يمارسها ضد مواطنيه العرب وسياسة القمع والاضطهاد التي ينتهجها ضد السكان العرب في المناطق المحتلة، فإنه يقوم على أسس ديمقراطية أو «ديمقراطية إثنية»، كما يفضل تسميتها بعض الباحثين (Smooha, 1990) بسبب تطبيق الديمقراطية في الأساس على المواطنين اليهود.

منهج البحث

1. مشكلة البحث: تفتقر الأدبيات، حسب معرفتنا المتواضعة، إلى أبحاث إمبيريقية حول العلاقة بين التوجهات الديمقراطية والهوية الجماعية، وبشكل خاص في بلدان «العالم الثالث». من ناحية أخرى تشدد أدبيات الحداثة على أن التطور يقود إلى الديمقراطية (Lipset, 1994 & 1959; Diamond; Linz & Lipset, 1995; Diamond, 1994) ويسهم في إحلال الهوية الوطنية أو القومية محل الهويات التقليدية مثل الهويات القبلية والمحلية والدينية. (انظر مثلاً Geertz, 1963; Eisenstadt, 1966; Coleman, 1976).

وفي سياق دعوته إلى تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي يؤكد الجابري على أن الديمقراطية ضرورة وطنية قطرية وضرورة قومية عربية، لأنها تساعد على الاندماج الاجتماعي، وتشق الطريق نحو الوحدة الوطنية والعربية. ولا يتناول الجابري مباشرة العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهوية، ولكنه يشدد على أن في الديمقراطية تعلو الوحدة الوطنية، عبر التعددية الحزبية، على الأطر الاجتماعية القديمة كالطائفة والعشيرة (الجابري، 1994: 59–61).

إن تزامن ظاهرتي الديمقراطية والهوية الوطنية والتشديد في الديمقراطية على الوحدة الوطنية يقوداننا إلى افتراض علاقة طردية بين التوجهات الديمقراطية للشخص وهويته الوطنية أو القومية، وعلاقة عكسية بين تلك التوجهات والهويات التقليدية (العشائرية والمحلية والدينية). والبحث الحالي سيفحص هذا الفرض، وسيحاول أيضاً الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – هل الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ديمقراطي؟

2 – كيف يعرف هذا الجمهور هويته الجماعية؟ وإلى أي درجة يتماثل (identify) مع جماعات الانتماء المختلفة؟

3 – هل هنالك علاقة بين التوجه الديمقراطي للفلسطيني وبين هويته الجماعية؟

4 – هل تتأثر الهوية الجماعية للفلسطيني بخلفيته الاجتماعية التي تنعكس على متغيرات مثل النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية ومكان السكن ومستوى التعليم والدخل والتدين والاتجاه السياسي؟

2. مجتمع البحث والعينة: يتكون مجتمع البحث من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين، أي الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر، باستثناء البدو الرحل والمقيمين في الفنادق والسجون. وتتكون العينة الأصلية من 1553 شخصا، وهي عينة عشوائية عنقودية طبقية، وقد تم اختيارها، من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى تم اختيار عينة وحدات جغرافية أو خلايا (60 وحدة أو خلية) تمثل مجموع الوحدات الجغرافية التي تتكون منها الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل وحدة جغرافية تكونت بالمعدل من 120 أسرة. وفي المرحلة الثانية تم اختيار عينة أسر في كل وحدة جغرافية (26 أسرة تقريبا). أما في المرحلة الثالثة، فقد تم اختيار أحد الأفراد البالغين (18 سنة فأكثر) من كل أسرة في العينة، وذلك باستخدام جداول «كش». ومن الجدير ذكره أن الباحثين الميدانيين اختاروا عشوائيا أحد الأفراد البالغين في كل أسرة مختارة بعد أن تم تدريبهم جيدا على ذلك.

بالإضافة إلى كون العينة عنقودية (cluster sample)، ذلك لأنها تتكون من وحدات جغرافية أو خلايا، فهي أيضا عينة طبقية (stratified sample). وقد تم توزيع العينة إلى «طبقات» (أو فئات) حسب المحافظة (تمثل كل المحافظات ومن ضمنها القدس) ومكان السكن (مدن وقرى ومخيمات) وحجم التجمع السكاني. ومن الجدير بالذكر أن هذه «الطبقات» تهدف إلى زيادة فعالية تصميم العينة بحيث تصبح العينة أكثر تمثيلا لمجتمع البحث.

وتم جمع البيانات من قبل فريق العمل الميداني في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، في الفترة من 14–1997/10/30. وخلال هذه الفترة قام الباحثون الميدانيون بزيارة 1553 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت نتيجة هذه الزيارات تعبئة 1410 استبانات مكتملة.

وعلى الرغم من أن تصميم العينة قد أخذ في الحسبان توزيعها حسب المحافظة ومكان السكن وحجم التجمع السكاني، فقد تم توزين (weighting) البيانات حسب هذه الأبعاد، لضمان تمثيلها في العينة بنسبها نفسها في المجتمع. هذا مع العلم أنه لا توجد فروق ملحوظة بين التوزيعات التكرارية الموزنة وغير الموزنة.

3. طريقة التحليل: طريقة التحليل الرئيسة في هذا البحث هي الانحدار المتعدد (multiple regression analysis)، التي بواسطتها سيتم فحص تأثير عدد من

العوامل أو المتغيرات الأساسية المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للشخص (متغيرات مستقلة) في هوياته الجماعية (متغيرات تابعة). والانحدار المتعدد يفحص علاقات خطية (linear relationships) بين متغيرات مستقلة ومتغير تابع، وهو يلائم في الأساس متغيرات فئوية أو نسبية (مثل عدد سنوات الدراسة والدخل). وبوساطة الانحدار يمكن معرفة (أو تنبؤ) الزيادة في المتغير التابع (مثلا في الدخل) التي تنتج عن زيادة معينة في المتغير المستقل (مثلا زيادة مستوى التعليم بسنة دراسية واحدة).

ويمكن تطبيق الانحدار أيضا على متغيرات ترتيبية (ordinal) أو مدرجة (مثل درجة تأييد الديمقراطية أو درجة الانتماء إلى جماعة معينة). كما يمكن تطبيقه على متغيرات اسمية (مثل النوع الاجتماعي والديانة) بعد تحويل قيمها إلى متغيرات جديدة، منفصلة وثنائية القيمة (dummy variables)، كما سيتضح ذلك لاحقا. والأدبيات السوسيولوجية غنية جدا بأبحاث كمية تستخدم الانحدار المتعدد في تحليل العلاقات بين مثل هذه المتغيرات. مع ذلك يجب التنويه إلى صعوبة قراءة قيمة معامل الانحدار وتفسيرها عندما يكون المتغير التابع «ترتيبياً»، كما هو الحال في هذا البحث (مثلا كمية التغير في هوية معينة والتي تنتج عن زيادة مستوى التعليم بسنة دراسية واحدة). ولذلك فإن ما يهمنا في التحليل الحالي هو فقط معرفة إذا كان للمتغير المستقل تأثير حقيقي (أي ذو دلالة إحصائية) على المتغير التابع من دون الغوص في كمية هذا التأثير أو حجمه.

ويركز تحليل الانحدار المتعدد على التأثير المباشر (أو الصافي) لكل متغير مستقل في المتغير التابع بعد تثبيت أو عزل تأثير (holding constant) المتغيرات المستقلة الأخرى (مثلا تأثير التوجه الديمقراطي في الهوية بعد تثبيت النوع والعمر والمنطقة ومكان السكن والدخل... إلخ). ويعطى تحليل الانحدار أيضا، بوساطة معامل الارتباط المتعدد (R^2)، تقديرا لمجموع التأثير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع.

4. المتغيرات وقياسها: المتغيران الرئيسان في هذا البحث هما الهوية الجماعية والتوجه الديمقراطي. وحيث إن هذين المتغيرين يصنفان ضمن المواقف أو الاتجاهات (attitudes) فإنه من الصعب تحديد أي منهما المتغير المستقل (الذي يؤثر في الآخر) وأياً منهما المتغير التابع (الذي يتأثر بالآخر). وهنالك منطق لافتراض أن العلاقة بين المتغيرين، إن وجدت، هي علاقة متبادلة، أي أن كلاً من

المتغيرين يؤثر في الآخر ويتأثر به. ولغرض التحليل فقط فإننا نفترض أن الهوية الجماعية هي المتغير التابع والتوجه الديمقراطي هو المتغير المستقل. وقد تم قياس هذين المتغيرين كالآتي:

الهوية الجماعية: تم قياس الهوية الجماعية بوساطة مجموعتين من الأسئلة. ركزت المجموعة الأولى على الشعور بالانتماء إلى جماعات مختلفة وشملت الأسئلة الآتية:

- كم تشعر أنك تنتمي إلى حمولتك؟
- كم تشعر أنك تنتمي إلى بلدك (مدينتك، أو قريتك أو مخيمك)؟
- كم تشعر أنك تنتمي إلى جماعتك الدينية (أي أنك مسلم أو مسيحي)؟
- كم تشعر أنك فلسطيني؟
- كم تشعر أنك عربي؟
- كم تشعر أنك تنتمي إلى فصيل أو حزب سياسي معين؟

- أما المجموعة الثانية فقد ركزت على الاستعداد للتضحية من أجل خدمة كل واحدة من الجماعات الآتية: الحمولة (أو العشيرة)، والمجتمع المحلي (أو البلد)، والجماعة الدينية، والشعب الفلسطيني، والأمة العربية، وأخيرا حزب سياسي معين. فعلى الهوية الحمائلية، مثلا، صيغ السؤال الآتي: «كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة حمولتك؟». وصيغت أسئلة مشابهة على الهويات الأخرى.

لقد تدرجت الإجابات عن أسئلة المجموعة الأولى كالآتي: تشعر قليلا جدا، تشعر قليلا، تشعر بدرجة متوسطة، تشعر كثيرا، تشعر كثيرا جدا. أما الإجابات عن أسئلة المجموعة الثانية فقد تدرجت: غير مستعد، مستعد إلى حد ما، مستعد، مستعد كثيرا.

ومن كل سؤالين متعلقين بجماعة الانتماء نفسها (الشعور بالانتماء إلى الجماعة والاستعداد للتضحية من أجل خدمتها) تم بناء دليل أو فهرس يمثل كل هوية، أو درجة الانتماء إلى كل جماعة. وهذه الهويات هي الهوية الحمائلية (أو العشائرية)، والهوية المحلية، والهوية الدينية، والهوية الفلسطينية، والهوية العربية، والهوية الحزبية. وقد تم ذلك عن طريق جمع الإجابات عن كل سؤالين، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي منهما.

تأييد الديمقراطية المجردة: لقد تم قياس تأييد الديمقراطية المجردة، أو التوجه الديمقراطي المجرد، عن طريق مجموعة الأسئلة الآتية، والتي تتعلق بنظام الحكم المفضل تطبيقه في دولة فلسطين عندما تقوم:

* هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب؟

* هل تؤيد أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب؟

* هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة؟

* هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها؟

* هل تؤيد أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها؟

وتدرجت الإجابات عن هذه الأسئلة على أربعة خيارات: لا يؤيد، يؤيد إلى حد ما، يؤيد، يؤيد بشدة.

كما تم بناء دليل أو فهرس من هذه الأسئلة الخمسة ليوضح التأييد الإجمالي للديمقراطية المجردة. وقد تم ذلك عن طريق جمع الإجابات عنها، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي واحد من هذه الأسئلة. وكان معامل الثبات الذي يقيس الاتساق الداخلي بين أسئلة الدليل الخمسة، مقبولا (Alpha = .68).

تأييد الديمقراطية الفعلية: أما تأييد الديمقراطية الفعلية، أو التوجه الديمقراطي الفعلي، فقد تم قياسه بوساطة الأسئلة الآتية:

1 – إذا فرضنا أن موظفا حكوميا كبيرا (مثل وزير أو وكيل وزارة) قام بعمل مخل بالقانون، وأن إدانة المحكمة لهذا الموظف الكبير ستحدث أزمة سياسية كبيرة، مثل تراجع حزبه أو عائلته عن تأييد السلطة الفلسطينية، هل تؤيد تدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع إصدار قرار يدين هذا الموظف؟

2 – إذا قامت صحيفة بنشر مقالات وتقارير ضد سياسة السلطة الفلسطينية، فهل تؤيد معاقبة هذه الصحيفة (مثلا إغلاقها أو اعتقال محرريها)؟

3 – بشكل عام، هل تؤيد أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف، فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها؟

4 – إذا فرضنا أن الانتخابات الفلسطينية للرئاسة التي جرت قبل نحو سنة

انتهت بخسارة ياسر عرفات فهل تؤيد، في هذه الحالة، إلغاء نتيجة الانتخابات والإبقاء على ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية؟

5 – إذا فرضنا أن المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب نزع ثقته من وزراء السلطة الفلسطينية فهل تؤيد أن يستمر هؤلاء الوزراء في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب؟

6 – من المعروف أيضاً أن هناك عددا كبيرا من الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية التي تختلف في برامجها السياسية والاجتماعية. هل تؤيد إلغاء هذه الأحزاب، أو بعضها؟

وتدرجت الإجابات عن هذه الأسئلة أيضا إلى أربعة خيارات هي: لا يؤيد، يؤيد إلى حد ما، يؤيد، يؤيد بشدة.

كذلك تم بناء دليل أو فهرس من جميع هذه الأسئلة عن طريق جمع الإجابات عنها، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي منها. وبشكل عام كان الاتساق الداخلي لهذه الأسئلة (Alpha = .57) أقل من الاتساق الداخلي لأسئلة تأييد الديمقراطية المجردة.

المتغيرات المستقلة الأخرى: وبالإضافة إلى تأييد الديمقراطية، هناك متغيرات مستقلة أخرى (متغيرات الخلفية الاجتماعية) نريد أن نفحص تأثيرها على الهوية الجماعية. وهذه المتغيرات هي:

1 – النوع الاجتماعي: لغرض تحليل الانحدار أعيد ترميز الذكور «1» والإناث «صفرا».

2 – الديانة: أعيد ترميز المسلم «1» والمسيحي «صفرا».

3 – المنطقة الجغرافية: أعيد ترميز الضفة الغربية «1» وقطاع غزة «صفرا».

4 – اللجوء: تم قياس هذا المتغير بالسؤال «هل أنت لاجئ؟»، أعيد ترميز اللاجئ «1» وغير اللاجئ «صفرا».

5 – نوع الإقامة: وتم قياس هذا المتغير بالسؤال «هل أنت عائد؟»، أعيد ترميز العائد «1» والمقيم «صفرا».

6 – مكان السكن: تم تحويل كل قيمة أصلية على هذا المتغير (مدينة، وقرية، ومخيم) إلى متغير منفصل ثنائي القيمة، عن طريق إعادة ترميز الحالات التي تلائم القيمة الأصلية «1» والحالات الأخرى «صفرا». والمتغيرات المنفصلة الجديدة

(dummy variables) هي: مدينة، وقرية، ومخيم (1 = نعم، صفر = لا). وقد استثني متغير «المدينة» من معادلة الانحدار ليصبح في هذا التحليل فئة للمقارنة (reference category).

7 – وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية: تم قياس هذا المتغير بسؤال مباشر: «بشكل عام، هل تحسن الوضع الاقتصادي لأسرتك أم ساء في عهد السلطة الفلسطينية؟». أما قيم السؤال فكانت: ساء، وبقي كما كان، وتحسن. وبالطريقة نفسها تم تحويل هذه الخيارات إلى ثلاثة متغيرات منفصلة جديدة هي: ساء الوضع الاقتصادي، وبقي الوضع الاقتصادي كما كان، وتحسن الوضع الاقتصادي. واستثني متغير «بقي الوضع الاقتصادي كما كان» من معادلة الانحدار ليصبح فئة للمقارنة.

8 – الاتجاه السياسي: قيس هذا المتغير بالسؤال: «إذا جرت اليوم انتخابات عامة للمجلس التشريعي الفلسطيني وشارك فيها كل الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، فمن تنتخب؟». أما الاتجاهات السياسية فقد تم تصنيفها كالآتي: فتح، واتجاه إسلامي (حماس، الجهاد الإسلامي)، واتجاه يساري (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وفدا، وحزب الشعب)، ومستقلون. وبالطريقة نفسها أيضا تم تحويل كل اتجاه إلى متغير منفصل ثنائي القيمة، مع استثناء فئة «بقي كما كان» من معادلة الانحدار لتصبح فئة للمقارنة.

9 – العمر: تم قياس هذا المتغير بسؤال مباشر: «كم عمرك؟».

10 – مستوى التعليم: قيس هذا المتغير بالسؤال: «كم سنة دراسية أنهيت بنجاح؟».

11 – دخل الأسرة الشهري: قيس هذا المتغير بوساطة السؤال: «كم دخل أسرتك الشهري بالدينار (من جميع مصادر الدخل)؟». ووضعت له ثماني فئات للدخل طول كل واحدة 200. ثم أعيد ترميز هذا السؤال بأن أبدل بكل فئة دخل قيمة تمثل وسطها.

12 – التدين: قيس بالسؤال المباشر: «بشكل عام، هل أنت متدين؟». وتدرجت الإجابات عن الخيارات الخمسة الآتية: غير متدين بالمرة، وغير متدين، ومتدين نوعا ما، ومتدين، ومتدين جداً.

13 – التسيس: تم قياس هذا المتغير بالأسئلة الخمسة الآتية: هل تقرأ جريدة؟ هل تسمع الأخبار في المذياع أو التلفاز؟ هل تناقش مع أشخاص آخرين موضوعات سياسية؟ هل أنت عضو في حزب أو تنظيم سياسي؟ هل أنت عضو في تنظيم اجتماعي آخر (مثل جمعية خيرية، أو نقابة مهنية، أو مجلس طلبة، أو اتحاد نسائي، أو نادٍ رياضي أو ثقافي)؟. وكانت الإجابات عن هذه الأسئلة «نعم» و«لا». ثم بني سلم يتكون من ست درجات، قيمة الدرجة الدنيا «صفر» (أي الإجابة بـ «لا» عن كل هذه الأسئلة) وقيمة الدرجة العليا «5» (الإجابة بـ «نعم» عن كل الأسئلة). وقد استثنيت الحالات التي لم تجب عن أي من الأسئلة الخمسة.

14 – مقاومة الاحتلال: تم قياس هذا المتغير بالسؤالين: هل اعتقلت من قبل قوات الاحتلال؟ وهل أصبت (أو جرحت) من قبل قوات الاحتلال؟ وكانت الإجابات عن هذين السؤالين أيضا: «نعم» و«لا». ثم بني سلم من هذين السؤالين يتكون من 3 درجات، قيمة الدرجة الدنيا «صفر» (لم يعتقل ولم يصب)، وقيمة الدرجة الوسطى «1» (اعتقل أو أصيب). وقيمة الدرجة العليا «2» (اعتقل وأصيب).

نتائج البحث

1. اتجاهات نحو الديمقراطية

توجهات ديمقراطية مجردة: يوضح جدول (1) أن أغلبية كبيرة من أفراد العينة يؤيدون تطبيق عدد من عناصر الديمقراطية المجردة في دولة فلسطين عندما تقوم: ويؤيدون أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها، ويؤيدون أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها، ويؤيدون أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة، ويؤيدون أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني أن تكون الحكومة خاضعة له). ومن ناحية أخرى أيد قرابة نصف أفراد العينة فقط أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب. وقد يعود تحفظ الجمهور الفلسطيني على التعددية الحزبية إلى الاعتقاد بأن الأحزاب تشكل عامل تجزئة في المجتمع.

جدول (1)
تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيم ديمقراطية مجردة (توجهات ديمقراطية مجردة) ولممارسات غير ديمقراطية عينية (توجهات ديمقراطية فعلية)، 1997 (نسب مئوية)

	لا يؤيد	يؤيد إلى حد ما	يؤيد*	المجموع**
القيم الديمقراطية المجردة				
أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها	7.5	10.5	82.4	100
أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها	11.4	9.8	78.8	100
أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة	10.1	12.5	77.4	100
أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني خاضعة له)	14.1	13.1	72.8	100
أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب	32.9	18.6	48.5	100
ممارسات غير ديمقراطية				
أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب	76.8	10.7	12.4	100
أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع إصدار قرار يدين موظفاً حكومياً كبيراً	76.3	17.0	16.7	100
أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها	62.7	17.6	19.7	100
أن تقوم السلطة الفلسطينية بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة (إغلاقها أو اعتقال محرريها)	58.7	21.5	19.8	100
أن تلغي السلطة الفلسطينية نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات	52.4	4.5	43.1	100
إلغاء الأحزاب الفلسطينية أو بعضها	50.9	23.3	25.8	100

* تم دمج خياري «يؤيد» و«يؤيد بشدة».
** أقل عدد لأفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال هو 1366.

ومن الواضح أن هذه النتائج تتفق مع نتائج أبحاث سابقة حول التوجهات الديمقراطية المجردة للجمهور الفلسطيني (جميل هلال، 1997 و1998؛ Hanf and Sabella, 1996). فهذا الجمهور يؤيد عددا من القيم الديمقراطية المجردة مثل حرية الرأي وحرية الصحافة والانتخابات العامة والمحافظة على حقوق الأقليات واحترام حقوق المواطن وحرياته بشكل عام. لكن هل هو بالفعل يؤيد النظام الديمقراطي؟

توجهات ديمقراطية فعلية: لقد تم قياس التوجهات الديمقراطية الفعلية، كما أوضحنا سابقا، بوساطة أسئلة حول تأييد أن تقوم السلطة الفلسطينية بعدد من الممارسات العينية غير الديمقراطية (راجع «المتغيرات وقياسها»). ويوضح جدول (1) أن أكثر من $\frac{3}{4}$ المبحوثين لا يؤيدون أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم إذا لم يحصلوا على ثقة المجلس الفلسطيني المنتخب، ولا يؤيدون أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل محكمة لمنع إصدار قرار يدين موظفاً حكومياً كبيراً. وأغلبية واضحة لا تؤيد أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها على الصحف وتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها، ولا تؤيد أن تقوم السلطة بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة (إغلاقها أو اعتقال محرريها). وأكثر من نصف المبحوثين بقليل لا يؤيدون إلغاء نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات ولا يؤيدون إلغاء الأحزاب الفلسطينية أو بعضها.

وهكذا فإن أغلب أفراد العينة يعارضون (أو لا يؤيدون) أن تقوم السلطة الفلسطينية بممارسات غير ديمقراطية. وتزيد المعارضة لتدخل السلطة الفلسطينية في جهاز القضاء وفي تهميشها للمجلس الفلسطيني المنتخب، تليها معارضة السيطرة على الصحافة وقمعها، وتقل المعارضة نسبيا لإلغاء مؤسسات ديمقراطية، وبشكل خاص الانتخابات العامة والتعددية الحزبية. وحيث إن المؤسسات الديمقراطية هي عصب النظام الديمقراطي، فإن تأييد نحو نصف الجمهور الفلسطيني (أو تأييده إلى حد ما) لإلغاء مثل هذه المؤسسات يجعلنا نشكك في توجهاته الديمقراطية الحقيقية.

2. الهوية الجماعية

ترتيب الهويات: تتكون الهوية الجماعية، كما أوضحنا، من عدة هويات فرعية، وذلك بعدد الجماعات أو الدوائر التي ينتمي إليها الفرد. فهوية الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تشتمل على هويات فرعية أهمها الهوية الحمائلية أو العشائرية، والهوية المحلية، والهوية الدينية، والهوية الفلسطينية، والهوية العربية، والهوية

الحزبية. وقد تم قياس كل هوية بواسطة سؤالين، سؤال عن شعور الانتماء إلى الجماعة المعينة وآخر عن الاستعداد للتضحية من أجلها.

جدول (2)
شعور سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بالانتماء إلى عدد من الجماعات واستعدادهم للتضحية من أجل خدمتها، 1997

جماعات الانتماء	الشعور بالانتماء إلى*				الاستعداد للتضحية من أجل**			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	P***	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	P***
الحمولة (أو العشيرة)	70.9	74.9	72.2	.110	73.2	71.5	72.6	.503
مكان السكن (المدينة أو القرية أو المخيم)	80.6	93.2	84.8	.000	78.8	91.8	83.1	.000
الجماعة الدينية (الإسلامية أو المسيحية)	73.7	87.8	78.3	.000	78.3	85.2	80.6	.002
الشعب الفلسطيني****	89.9	98.9	92.9	.000	85.3	92.2	87.6	.000
الأمة العربية****	83.0	94.9	86.9	.000	61.6	65.3	62.8	.180
فصيل أو حزب سياسي معين	26.5	21.5	24.8	.046	38.3	31.8	36.1	.019

* المبحوثون الذين أجابوا «يشعر كثيرا» أو «كثيرا جدا». أما باقي النسب المئوية فأجابوا «يشعر بدرجة متوسطة» أو «يشعر قليلا» أو «يشعر قليلا جدا».

** المبحوثون الذين أجابوا «مستعد كثيرا» أو «مستعد». أما باقي النسب المئوية فأجابوا «مستعد إلى حد ما» أو «غير مستعد».

*** P (Probability) تعني احتمال أن يكون الفرق بين الضفة والقطاع مصادفة. وحتى يكون الفرق ذا دلالة إحصائية اتفق بين الباحثين على أن تكون $P \leqslant 0.05$.

**** عن الشعور بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني سئل المبحوثون «كم تشعر أنك فلسطيني؟» وعن شعورهم بالانتماء إلى الأمة العربية سئلوا «كم تشعر أنك عربي؟».

يوضح جدول (2) أن الشعور الفلسطيني (أو شعور الانتماء إلى الشعب الفلسطيني) هو الأقوى، يليه، حسب الترتيب، الشعور العربي (أو شعور الانتماء إلى الأمة العربية)، ثم شعور الانتماء إلى مكان السكن (أو المجتمع المحلي)، ثم شعور الانتماء إلى الجماعة الدينية (الإسلامية أو المسيحية) فشعور الانتماء إلى الحمولة (أو العشيرة) وأخيراً شعور الانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي معين. ومن الجدير ذكره أن هذا الترتيب لشعور الانتماء هو نفسه في الضفة الغربية

وقطاع غزة. وتتفق هذه النتيجة، جزئيا، مع نتيجة سابقة تم التوصل إليها في بحث أجري في عام 1994 على طلبة جامعة بيرزيت حيث وجد أن الشعور الوطني الفلسطيني هو الأقوى، يليه، حسب الترتيب، شعور الانتماء إلى مكان السكن (المدينة أو القرية أو المخيم)، ثم الشعور العربي، فالشعور الديني (مسلم أو مسيحي) وأخيرا الشعور الحمائلي (أو العشائري) (Mi'ari, 1998 :58–59). والفرق الوحيد تقريبا بين النتيجتين هو أن الشعور العربي في البحث الحالي أقوى من شعور الانتماء إلى المجتمع المحلي.

ويوضح جدول (2) أيضا أن الاستعداد الأكبر للتضحية (بالجهد والمال والوقت) هو من أجل خدمة الشعب الفلسطيني، يليه، حسب الترتيب، الاستعداد للتضحية من أجل خدمة مكان السكن (أو المجتمع المحلي)، ثم الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الجماعة الدينية (الأمة الإسلامية أو المسيحية)، ثم الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الحمولة (أو العشيرة)، فالاستعداد للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية وأخيرا الاستعداد للتضحية من أجل خدمة فصيل أو حزب سياسي معين. وكما أن شعور الانتماء الأقوى لدى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هو للشعب الفلسطيني، فإن استعدادهم الأكبر للتضحية هو أيضا من أجل خدمة الشعب الفلسطيني. وهذا يعزز الاستنتاج أن الهوية الوطنية لدى الفلسطينيين في الضفة والقطاع هي أقوى الهويات الجماعية.

وتشير النتائج بوضوح إلى أن الهويات الحمائلية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية قوية لدى أغلب السكان في الضفة والقطاع. فأغلبية كبيرة من المبحوثين يشعرون، كثيرا جدا أو كثيرا، بالانتماء إلى هذه الجماعات ذات العضوية الإرثية. وأغلبية كبيرة أيضا مستعدون، أو مستعدون كثيرا، للتضحية من أجل خدمتها. من ناحية أخرى يلاحظ أن الهوية الحزبية ضعيفة بشكل عام، فقرابة 25% فقط من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي معين، وقرابة 36% فقط مستعدون للتضحية من أجل خدمة ذلك الفصيل أو الحزب. أما انخفاض نسبة أصحاب الهوية الحزبية القوية فيعود في الأساس إلى أن العضوية في الحزب هي طوعية بينما العضوية في الجماعات الأخرى هي إرثية (أي أن الشخص يولد فيها). أضف إلى ذلك أن الأحزاب في عهد السلطة الفلسطينية بدأت تعاني من أزمة حادة تتمثل في ضعف الحضور السياسي، بسبب مقاطعة العملية السلمية والأفول الإيديولوجي والتنظيمي للبديل الاشتراكي المطروح عالميا (عزمي بشارة، 1995: 9).

وبالنسبة للهوية العربية يلاحظ أن هناك اختلافاً في ترتيب مؤشريها: الشعور العربي والاستعداد للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية. ففي حين أن الشعور العربي يأتي في المنزلة الثانية بعد الشعور الفلسطيني، فإن الاستعداد للتضحية من أجل الأمة العربية أضعف من الاستعداد للتضحية من أجل أي جماعة انتماء أخرى. ويتفق مع ذلك أن ارتباط مؤشري الهوية العربية (الشعور بالانتماء والاستعداد للتضحية) هو أضعف من ارتباط مؤشري أي هوية أخرى (معامل ارتباط «بيرسون» 0.29 مقابل 0.35 بين مؤشري الهوية الفلسطينية، و0.45 بين مؤشري الهوية الدينية، و0.42 بين مؤشري الهوية المحلية، و0.41 بين مؤشري الهوية الحمائلية و0.60 بين مؤشري الهوية الحزبية). وبشكل عام يمكن القول بأن الشعور العربي يرافق باستعداد محدود للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية.

إن مقارنة مؤشرات الهوية بين الضفة الغربية وقطاع غزة تشير إلى أن ترتيب مشاعر الانتماء هو نفسه في المنطقتين، فالشعور الفلسطيني في كلتيهما هو الأقوى، يليه الشعور العربي. كذلك فإن ترتيب جماعات الانتماء حسب الاستعداد للتضحية من أجل خدمتها متشابه. ففي الضفة والقطاع يزيد الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الشعب الفلسطيني، ويضعف الاستعداد للتضحية نسبيا من أجل خدمة الأمة العربية. من ناحية أخرى يلاحظ أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في قوة الشعور بالانتماء إلى مكان السكن والجماعة الدينية والشعب الفلسطيني والأمة العربية. فيزيد هذا الشعور في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية. ويلاحظ أيضا أن هناك فروقا ذات دلالة بين المنطقتين في درجة الاستعداد للتضحية من أجل خدمة مكان السكن والجماعة الدينية والشعب الفلسطيني. ويزيد الاستعداد للتضحية من أجل خدمة هذه الجماعات في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية. وبشكل عام يمكن القول: إن الهويات الوطنية والقومية والدينية والمحلية هي أقوى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية. أما الهوية الحمائلية (أو العشائرية) فيبدو أنها لا تختلف جوهريا بين المنطقتين. وبالنسبة للهوية الحزبية فيبدو أنها أقوى قليلا في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. وقد يعود ذلك إلى أن الأحزاب أكثر نشاطا في الضفة الغربية منها في قطاع غزة بسبب سيطرة السلطة الفلسطينية شبه الكاملة على القطاع وضعف سلطتها في الضفة.

العلاقة بين الهويات: تشير نتائج دراسات سابقة أجريت على الفلسطينيين داخل إسرائيل إلى أن الهوية الفلسطينية التي أخذت تنتعش بعد حرب حزيران عام 1967، وبشكل خاص منذ أوائل السبعينيات، قد تعارضت في البداية مع الهويات

التقليدية (الحمائلية والمحلية والدينية)، فالعرب التقليديون في تلك الفترة، أي الذين تعزز انتماؤهم إلى الأطر التقليدية، شعروا أقل من غيرهم بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني (Mi'ari, 1986). ومع تعزز الهوية الفلسطينية في الثمانينيات، وبشكل خاص خلال الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تلاشى تعارض هذه الهوية مع الهويات التقليدية. فالهوية الفلسطينية بين العرب داخل إسرائيل، التي كادت تقتصر في السبعينيات على العرب «العصريين» أو «التقدميين»، إذا صح استخدام مثل هذه التعبيرات، بدأت في الثمانينيات تنفذ إلى أوساط العرب التقليديين والمتدينين أيضا (محمود ميعاري، 1992: 53–54).

وتشير نتائج البحث الحالي إلى وجود ارتباطات طردية بين كل هويتين من الهويات الفلسطينية والعربية والحمائلية والمحلية والدينية (وتتراوح معاملات الارتباط بين 0.33 و0.62). فالهوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اليوم لا ترتبط طردياً فقط بالهوية العربية بل ترتبط طردياً أيضاً بالهويات التقليدية (الحمائلية والمحلية والدينية). وهذا يعني أن مع تعزز الهوية الوطنية تتعزز الهويات التقليدية، ومع تعزز الهويات التقليدية تتعزز الهوية الوطنية. ومع أن العلاقة بين الهويات، في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تدرس إمبريقيا في أبحاث سابقة فإن لدينا انطباعا أن العلاقة الطردية بين الهوية الوطنية والهويات التقليدية قد نشأت (أو تعززت) في عهد السلطة الفلسطينية بسبب تشجيع هذه السلطة لتلك الهويات وبشكل خاص للهوية الحمائلية (أو العشائرية).

العلاقة بين الهوية والتوجه الديمقراطي: نتناول الآن العلاقة بين التوجه الديمقراطي، (الفعلي والمجرد) وكل واحدة من الهويات الآتية: الفلسطينية، والعربية، والدينية، والمحلية، والحمائلية (أو العشائرية)، والحزبية. ونستخدم في ذلك تحليل الانحدار المتعدد، والذي نفحص بوساطته العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهويات المختلفة مع ضبط (أو منع تأثير) متغيرات أخرى تتعلق بالخلفية الاجتماعية للمبحوث. وجدير بالذكر أن طريقة التحليل هذه تفحص العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع مع ضبط كل المتغيرات المستقلة الأخرى (انظر جدول 3).

جدول (3)
معاملات الانحدار المعياري المتعدد لهويات جماعية مختلفة
(standardized multiple regression coefficients) [1]1997

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
	الهوية الحزبية	الهوية الفلسطينية	الهوية العربية	الهوية الدينية	الهوية المحلية	الهوية الحمائلية
النوع (ذكر=1، أنثى=0)	.017	-.111***	-.222***	-.137***	-.108**	-.119***
الديانة (مسلم = 1، مسيحي = 0)	-.009	.076	-.044	.073*	.010	.017
اللجوء (لاجئ = 1، غير لاجئ = 0)	.047	.105**	.017	.014	.004	.013
نوع الإقامة (عائد = 1، مقيم = 0)	-.028	.005	.034	.020	-.022	-.058
المنطقة (الضفة الغربية = 1، قطاع غزة = 0)	-.008	-.176***	-.191***	-.142***	-.157***	.024
مكان السكن (مقارنة بالمدينة)						
قرية	.087*	-.037	-.104**	-.056	-.238***	-.204***
مخيم	-.015	-.027	-.130***	-.035	-.105**	-.099**
وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية (مقارنة بـ «الوضع بقي كما كان»)						
تحسن	.007	-.008	-.049	.001	.005	.029
ساء	-.008**	.062	-.024	-.014	-.021	-.066*
الاتجاه السياسي (مقارنة بفتح)						
إسلامي	-.107***	-.059*	-.035	.079**	-.002	-.058
يساري	.047	-.068*	-.042	-.099***	-.057	-.043
مستقل	-.134***	-.003	.010	.025	.000	-.027
العمر	-.142***	-.035	.018	-.079*	-.053	-.069
عدد سنوات الدراسة	-.044	-.101**	-.095*	-.066	-.103**	-.114**
دخل الأسرة الشهري	-.030	-.012	-.011	-.022	-.030	-.002

تابع جدول (3)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
	الهوية الحزبية	الهوية الفلسطينية	الهوية العربية	الهوية الدينية	الهوية المحلية	الهوية الحمائلية
التدين	.001	.076*	.084**	.297***	.122***	.103***
التسيس	.224***	.168***	-.89*	.101***	.156***	.107**
مقاومة الاحتلال	.161***	.014	.043	-.045	.023	-.046
تأييد الديمقراطية المجردة	-.004	.178***	.018	-.003	.092**	.044
تأييد الديمقراطية الفعلية	-.051	-.114***	-.110***	-.076**	-.133***	-.083**
R^2	.135	.162	.142	.227	.167	.102
N	969	1014	1013	1012	1014	1010

(1) بالنسبة لكل هوية استثنيت الحالات التي لم تجب عن كل الأسئلة (Listwise deletion of missing data).

* العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى $P \leqslant 05$ (أي أن احتمال أن تكون العلاقة مصادفة هو 05. أو أقل).

** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى $P \leqslant 01$ (أي أن احتمال أن تكون العلاقة صدفة هو 01. أو أقل).

*** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى $P \leqslant .001$ (أي أن احتمال أن تكون العلاقة مصادفة هو 001. أو أقل).

يوضح جدول (3) أن التوجه الديمقراطي المجرد يرتبط طردياً بالهوية الفلسطينية والهوية المحلية، وأن التوجه الديمقراطي الفعلي يرتبط عكسيا بالهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية. وهذا يعني أنه مع ازدياد التوجه الديمقراطي المجرد، أي تأييد الديمقراطية بوصفها قيمةً أو مبدأ عاماً، تتعزز الهوية الفلسطينية والهوية المحلية، ومع ازدياد التوجه الديمقراطي الفعلي، كما ينعكس بمعارضة ممارسات غير ديمقراطية عينية، تضعف الهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية. كل ذلك بعد ضبط (أو منع تأثير) متغيرات الخلفية الاجتماعية مثل النوع الاجتماعي والديانة والتدين ومكان السكن ومستوى التعليم والدخل والاتجاه السياسي. أي أن النتيجة التي توصلنا إليها (ارتباط التوجه الديمقراطي المجرد طرديا بالهوية الفلسطينية والمحلية وارتباط التوجه الديمقراطي

الفعلي عكسيا مع كل الهويات ما عدا الهوية الحزبية) تنطبق على كل فئة من فئات المتغيرات المستقلة الأخرى (مثلا تنطبق على الذكور وعلى الإناث، وعلى المسلمين وعلى المسيحيين، وعلى اللاجئين وعلى غير اللاجئين... وهكذا).

ولتبسيط العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهوية، يمكن القول: إن أصحاب الهوية الفلسطينية والمحلية يؤيدون الديمقراطية المجردة، أي الديمقراطية بوصفها قيمةً أو شعاراً. إنهم يؤيدون الديمقراطية شكليا أو بالاسم فقط. ذلك لأنهم لا يعارضون ممارسات غير ديمقراطية لو قامت (أو تقوم) بها السلطة الفلسطينية، مثل زيادة الرقابة على الصحف والتدخل في عمل المحاكم وتهميش دور المجلس التشريعي الفلسطيني. من ناحية أخرى يلاحظ أن الفلسطينيين ذوي الانتماء الضعيف إلى شعبهم وأمتهم وجماعتهم الدينية وحتى إلى مجتمعهم المحلي وعشيرتهم، يؤيدون الديمقراطية الفعلية أكثر من غيرهم. وقد يشير ذلك إلى أن مؤيدي الديمقراطية الفعلية هم، بشكل عام، أناس من دون هوية أو انتماء، أناس منسلخون عن مجتمعهم أو متمردون عليه ويطمحون إلى تغيير العلاقات البطركية وغير الديمقراطية، وربما مظاهر التخلف الأخرى السائدة فيه.

ارتباطات أخرى للهوية: بعد أن أوضحنا العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهوية، نوضح فيما يلي أثر عدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية على الهوية (انظر أيضا جدول 3):

النوع الاجتماعي: يستدل من جدول (3) أن الهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية أقوى لدى الإناث منها لدى الذكور، ويعني ذلك أن الإناث أكثر ارتباطا بجماعات الانتماء الإرثية من الذكور. وقد يعود ذلك إلى أن النساء أكثر محافظة على العادات والتقاليد وأقل انفتاحا على الثقافات الأخرى. من ناحية ثانية لا يختلف الذكور والإناث في هويتهم الحزبية.

الديانة: يبدو أن الهوية الدينية أقوى لدى المسلمين منها لدى المسيحيين، وقد يعود ذلك إلى تداخل العروبة والإسلام في أذهان كثير من الناس من ناحية، وإلى تعزز الحركة الإسلامية في المجتمع الفلسطيني من ناحية ثانية. أما بالنسبة للهويات الأخرى فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسلمين والمسيحيين.

اللجوء: تشير النتائج أيضا إلى أن الهوية الفلسطينية أقوى لدى اللاجئين منها

لدى غير اللاجئين. فالتشريد، كما يبدو، يعزز الهوية الوطنية للشخص. من ناحية ثانية لا يختلف اللاجئون وغير اللاجئين في هوياتهم الأخرى.

المنطقة الجغرافية: يؤكد جدول (3) أن الهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية أقوى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية. ومن الجدير ذكره أن هذه الهويات أقوى في قطاع غزة حتى بعد تثبيت (أو منع تأثير) المتغيرات المستقلة الأخرى. أما تعزز الهويات الإرثية، باستثناء الهوية الحمائلية، في قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية فقد يعود إلى أن سكان القطاع أكثر تمسكا بالثقافة العربية والإسلامية وأقل انفتاحا على الثقافات الأخرى.

مكان السكن: وبالنسبة لمكان السكن فقد وجد أن الهويات العربية والمحلية والحمائلية أقوى لدى سكان المدن منها لدى سكان القرى والمخيمات. وفي حين أن تعزز الهوية العربية في المدن متوقع، بسبب اتساع آفاق سكان المدن وانفتاحهم أكثر من غيرهم على العالم العربي، فإن تعزز الهويتين المحلية والحمائلية في المدن أكثر من القرى والمخيمات هو نتيجة غير متوقعة. وقد يعود ذلك إلى كبر حجم المدن والحمائل فيها وإلى تشجيع السلطة الفلسطينية، الموجودة في المدن فقط، للروابط الاجتماعية التقليدية وبشكل خاص العشائرية. من ناحية أخرى لا يختلف سكان المدن عن سكان القرى والمخيمات في هويتهم الفلسطينية والدينية، لكن يلاحظ أن الهوية الحزبية لدى سكان القرى أقوى منها لدى سكان المدن والمخيمات، وقد يعود ذلك إلى تعزز العلاقات الشخصية (القرابة والجيران والمعارف) في القرى وانتشار الانتماء الحزبي من خلال تلك العلاقات.

وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية: يبدو أن الهويتين الحمائلية والحزبية تضعفان لدى المبحوثين الذين ساء وضع أسرهم الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية. وهذا يعني أن المبحوثين غير الحمائليين (مثل أبناء العائلات الصغيرة) وغير الحزبيين (أو المستقلين) قد ساء وضع أسرهم الاقتصادي، ربما بسبب عدم استيعابهم وظيفيا في مؤسسات السلطة الفلسطينية. أما الحمائليون (وبشكل خاص أبناء الحمائل الكبيرة) والحزبيون (وبشكل خاص أعضاء «فتح» وهو حزب السلطة) فلم يتضرر، وربما تحسن وضع أسرهم الاقتصادي بسبب الوظائف وفرص العمل التي وفرتها لهم السلطة الفلسطينية، ذلك لأن التوظف في مؤسسات هذه السلطة يعتمد كثيرا على الوساطة والمحسوبية والفئوية.

الاتجاه السياسي: تشير النتائج، وكما هو متوقع، إلى أن الهوية الفلسطينية أقوى لدى مؤيدي فتح منها لدى الإسلاميين (مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي) واليساريين (مؤيدي الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا). أما الهوية الدينية فإنها، وكما هو متوقع أيضا، أقوى لدى الإسلاميين منها لدى فتح، ولدى فتح أقوى منها لدى اليساريين. وبالنسبة للهوية الحزبية، فتشير النتائج إلى أنها أقوى لدى مؤيدي فتح، وهو حزب السلطة، ولدى اليساريين أيضا، منها لدى الإسلاميين والمستقلين.

العمر: ترتبط الهويتان الدينية والحزبية عكسيا مع عمر الشخص، فالانتماء إلى الجماعة الدينية وإلى حزب سياسي أقوى لدى الشباب منه لدى المتقدمين في السن. وقد يعود تعزز الهوية الدينية لدى الشباب إلى أن الجزء الأكبر من مؤيدي الحركة الإسلامية، التي تركز على الهوية الدينية، هم من الشباب أيضا. أما تعزز الهوية الحزبية لدى الشباب فقد يعود إلى أن الشباب، بشكل عام، أكثر نشاطا وأكثر عقائدية من غيرهم.

مستوى التعليم: ويستدل من النتائج أنه مع ارتفاع مستوى تعليم الشخص تضعف هوياته الفلسطينية والعربية والمحلية والحمائلية وربما الدينية (العلاقة مع الهوية الدينية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 08.). وقد يعود ذلك إلى أن «المتعلمين» أقل تمسكا بالثقافة والعادات العربية بسبب انفتاحهم على العالم وعلى الثقافات الأخرى.

التدين: ويستدل أيضا أنه مع زيادة تدين الفلسطيني تتعزز كل هوياته الإرثية: الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية، وذلك بعد تثبيت كل المتغيرات المستقلة بما فيها الاتجاه السياسي. وهذا يعني أن الهويات المختلفة، بما فيها الوطنية، تتعزز مع زيادة التدين لدى مؤيدي كل اتجاه سياسي (فتح، والإسلامي، واليسار، والمستقلين). وقد يعود ذلك إلى أن المتدينين أكثر محافظة على العادات والتقاليد وأقل انفتاحا على العالم وعلى الثقافات الأخرى.

التسيس: يبدو أن هنالك ارتباطا طرديا بين تسيس المبحوث وتعزز هوياته المختلفة (الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية والحزبية). فالمسيسون أكثر انتماء إلى دوائرهم المختلفة من غير المسيسين. ذلك لأن المسيسين يهتمون، بطبيعة الحال، بالقضايا السياسية التي تواجهها جماعاتهم الانتمائية.

مقاومة الاحتلال: ترتبط مقاومة الاحتلال طرديا بالهوية الحزبية. فمقاومو الاحتلال أكثر انتماء إلى أحزاب أو فصائل سياسية من غيرهم. وبكلمات أخرى يمكن القول إنه مع تعزز الانتماء الحزبي تزيد مقاومة الاحتلال. من ناحية أخرى لا ترتبط مقاومة الاحتلال، وعلى عكس المتوقع، بالهويات الجماعية الأخرى، بما فيها الهوية الفلسطينية.

الخلاصة

تناولنا في هذا البحث الهوية الجماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها بتوجهاتهم نحو الديمقراطية السياسية وبعدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية. وأظهرت نتائج البحث أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي أقوى الهويات. فشعور الانتماء الأقوى هو الشعور الفلسطيني، والاستعداد الأكبر للتضحية (بالجهد والمال والوقت) هو من أجل خدمة الشعب الفلسطيني. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة سابقة تم التوصل إليها في بحث أجري عام 1994 على عينة ممثلة لطلبة جامعة بيرزيت (محمود ميعاري، 1998). وهكذا فإن الهوية الفلسطينية، التي بقيت ضعيفة في العقدين الأولين اللذين أعقبا «نكبة» عام 1948 وأخذت تنتعش بعد احتلال إسرائيل لكل أراضي فلسطين في حرب حزيران عام 1967، أصبحت الهوية المسيطرة في العقدين الأخيرين. والانتفاضة الفلسطينية التي نشبت في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 1987 واستمرت بضع سنوات، تدعم أيضا هذه النتيجة.

وتشير النتائج أيضا إلى أن الهويات الإرثية الأخرى (العربية والدينية والمحلية والحمائلية) هي أيضا قوية. فأغلبية كبيرة من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى الأمة العربية والجماعة الدينية (الإسلامية أو المسيحية) والمجتمع المحلي (أو مكان السكن) والحمولة (أو العشيرة)، وأغلبية واضحة أيضا مستعدون للتضحية من أجل خدمة جماعات الانتماء هذه. ويتضح أن الهويات الإرثية أقوى بكثير من الهوية الحزبية الطوعية. فأقلية فقط من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي، وأقلية أخرى فقط مستعدون للتضحية من أجل خدمة ذلك الفصيل أو الحزب. ويبدو أن تهميش السلطة الفلسطينية لدور الأحزاب في عملية السلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى تراجع الأحزاب الماركسية والاشتراكية عالميا في العقد الأخير، قد أسهم في إضعاف الأحزاب والهوية الحزبية في فلسطين.

وتشير النتائج إلى أن الهويات الإرثية، أي العربية والفلسطينية والدينية والمحلية والحمائلية، ترتبط طردياً فيما بينها. فتعزز إحدى هذه الهويات يرافق بتعزز الهويات الأخرى، وتراجعها يرافق بتراجع الأخريات. وما يلفت الانتباه هنا هو ارتباط الهوية الوطنية الفلسطينية طردياً بالهويات التقليدية، أي الدينية والمحلية والحمائلية. وهذا يعني أن مع تعزز الهوية الفلسطينية تتعزز الهويات التقليدية، ومع تعزز الهويات التقليدية تتعزز الهوية الفلسطينية. وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة بحث سابق أجري في أواسط السبعينيات على عينة ممثلة لخريجي الجامعات الفلسطينيين داخل إسرائيل، والذي أظهر أن الهويات التقليدية ترتبط عكسيا بالهوية الفلسطينية (Mi'ari, 1986). وقد يعود هذا التحول أو الانقلاب في العلاقة بين الهوية الفلسطينية والهويات التقليدية إلى أن الهوية الفلسطينية في السبعينيات كانت هوية ناشئة وكادت تقتصر على أوساط العرب «العصريين» أو «التقدميين» أو «العلمانيين»، إذا أجيز استخدام مثل هذه التعبيرات. وفي العقدين الأخيرين تعززت الهوية الفلسطينية وأخذت تنفذ إلى أوساط العرب «التقليديين» و«المحافظين» و«المتدينين»، فتلاشى تعارضها مع الهويات التقليدية. ويبدو أن تشجيع السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة للهويات والانتماءات التقليدية (وبشكل خاص العشائرية) قد عزز العلاقة الطردية بين الهوية الفلسطينية والهويات التقليدية.

وتناولنا في هذا البحث أيضا اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية، وأظهرت النتائج أن الفلسطينيين يتحلون بتوجهات ديمقراطية مجردة، تتمثل في تأييد عدد من القيم والمبادئ الديمقراطية (مثل حرية الرأي وحرية الصحافة والبرلمان المنتخب والانتخابات الدورية)، ويتحلون بتوجهات ديمقراطية فعلية، تتمثل في معارضة ممارسات عينية غير ديمقراطية (مثل استمرار الوزراء في عملهم على الرغم من معارضة المجلس التشريعي الفلسطيني، وتدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحاكم لمنع إصدار قرار يدين موظفاً حكومياً كبيراً، وتشديد السلطة رقابتها على الصحف لمنع نشر وجهات نظر معارضة). وإلى جانب تأييدهم الواضح لعدد من عناصر الديمقراطية، فإن المبحوثين يتحفظون على عناصر أخرى، وبشكل خاص على التعددية الحزبية وانتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات. وهذا يعني أن الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين ليست ديمقراطية بشكل تام، ولكنها أيضا ليست تسلطية، وإنما هي بين هذا وذاك. وحيث إن المبحوثين يؤيدون

بوضوح أغلب عناصر الديمقراطية التي تمت دراستها وينقسمون (تقريبا بالتساوي) بين مؤيد وغير مؤيد (أو متحفظ) على بعض هذه العناصر، فيبدو أن الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين هي أقرب إلى النموذج الديمقراطي. وهذا يعزز لدينا التفاؤل بإمكانية التحول الديمقراطي في فلسطين.

وتشير النتائج إلى أن التوجه الديمقراطي المجرد يرتبط طرديا مع الهوية الفلسطينية والهوية المحلية. وهذا يعني أنه مع تعزز التوجه الديمقراطي المجرد، أي تأييد الديمقراطية بوصفها قيمةً أو مبدأ عاماً، تتعزز الهوية الفلسطينية والهوية المحلية، ومع تعزز الهوية الفلسطينية والهوية المحلية يتعزز التوجه الديمقراطي المجرد. من ناحية أخرى يرتبط التوجه الديمقراطي الفعلي عكسيا بكل الهويات الإرثية (الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية). أي أنه مع تعزز التوجه الديمقراطي الفعلي، المتمثل في معارضة ممارسات غير ديمقراطية عينية، تتراجع كل الهويات الإرثية، ومع تراجع هذه الهويات يتعزز التوجه الديمقراطي الفعلي. وتنفي هذه النتيجة الفرض الذي ينص على ارتباط التوجه الديمقراطي طرديا بالهويتين الوطنية والقومية وعكسيا مع الهويات التقليدية (الدينية والمحلية والحمائلية). فيبدو أن «الوطنيين» (أي الذين يشددون على هويتهم الوطنية الفلسطينية) يؤيدون الديمقراطية شعارا أو شكلا أو قولا فقط، لأنهم في الواقع يؤيدون ممارسات غير ديمقراطية لو قامت (أو تقوم) بها السلطة الفلسطينية. وتشير النتائج أيضا إلى أن مؤيدي الديمقراطية الفعلية هم، بشكل عام، أناس هوياتهم الإرثية (الوطنية والقومية والدينية والمحلية والحمائلية) ضعيفة. وقد يعني ذلك أن الديمقراطيين الحقيقيين هم أناس غير متقبلين لوسطهم الاجتماعي، أو منسلخون عنه، أو متمردون عليه، ويرغبون في تغيير العلاقات البطركية وغير الديمقراطية، ومظاهر التخلف الأخرى السائدة فيه.

وكما أن التوجه الديمقراطي الفعلي يرتبط عكسيا بكل الهويات الإرثية (الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية)، فهنالك متغيرات أخرى مثل: (الجنس، والمنطقة، والتدين، والتسيس، ومستوى التعليم) ترتبط مع كل هذه الهويات. فقد أوضح تحليل الانحدار أن الهويات الإرثية أقوى لدى الإناث منها لدى الذكور، وأقوى لدى سكان قطاع غزة منها لدى سكان الضفة الغربية (باستثناء الهوية الحمائلية المتشابهة في المنطقتين). وقد يعود ذلك إلى أن التمسك بالثقافة (أي العادات والتقاليد) العربية والإسلامية أقوى، بشكل عام، لدى النساء ولدى أهل

القطاع. وأوضح التحليل أيضا أن تدين الشخص وتسيسه يرتبطان طرديا بالهويات الإرثية. فتتعزز هذه الهويات لدى المتدينين ولدى المسيسين أيضا. من ناحية أخرى يرتبط مستوى تعليم الشخص عكسيا بالهويات الإرثية (مع أن ارتباطه بالهوية الدينية ليس ذا دلالة إحصائية). وهذا يعني أنه مع ارتفاع مستوى تعليم الشخص تضعف هوياته الإرثية. وباختصار يمكن القول إن التضامن الاجتماعي، أي التضامن مع جماعات الانتماء الأخرى، يزيد أكثر لدى الإناث ولدى سكان قطاع غزة ولدى المتدينين ولدى المسيسين ولدى الأقل تعليما. وقد يعود ذلك إلى أن جميع هؤلاء أكثر محافظة من غيرهم على الثقافة العربية والإسلامية وأقل انفتاحا على الثقافات الأخرى.

وتشير النتائج إلى أن عددا من المتغيرات مثل: (الديانة، واللجوء، ومكان السكن، والاتجاه السياسي، والعمر) ترتبط ببعض الهويات الإرثية. فالديانة ترتبط بالهوية الدينية، ويبدو أن هذه الهوية أقوى لدى المسلمين منها لدى المسيحيين. وقد يعود ذلك إلى تداخل العروبة والإسلام في أذهان كثير من الناس، من ناحية، وإلى تعزز الحركة الإسلامية في المجتمع الفلسطيني من ناحية أخرى. ويؤثر اللجوء على الهوية الفلسطينية، فتتعزز هذه الهوية أكثر لدى اللاجئين منها لدى غير اللاجئين. وقد يعود ذلك إلى تشرد اللاجئين ومعاناتهم في التجمعات الفلسطينية المختلفة. ويؤثر مكان السكن على الهويات العربية والمحلية والحمائلية. فتتعزز هذه الهويات أكثر لدى سكان المدن منها لدى سكان القرى والمخيمات. وقد يعود تعزز الهويتين المحلية والحمائلية في المدن إلى كبر حجم المدن والحمائل فيها وإلى تشجيع السلطة الفلسطينية، الموجودة في المدن، للروابط الاجتماعية التقليدية وبشكل خاص العشائرية. وللاتجاه السياسي أثر في الهويتين الفلسطينية والدينية. فالهوية الفلسطينية أقوى لدى مؤيدي فتح منها لدى الإسلاميين واليساريين. أما الهوية الدينية، وكما هو متوقع، فإنها أقوى لدى الإسلاميين، يليهم مؤيدو فتح والمستقلون، وتضعف هذه الهوية لدى اليساريين. ويرتبط العمر عكسيا بالهوية الدينية، فتضعف هذه الهوية مع تقدم العمر. وقد يعود ذلك إلى أن الجزء الأكبر من مؤيدي الحركة الإسلامية هم من الشباب.

وبعد أن أوضحنا أهم النتائج المتعلقة بالهويات الإرثية وارتباطاتها، نجمل الآن أهم النتائج المتعلقة بالهوية الحزبية. فقد أوضحت النتائج أن الهوية الحزبية، وهي هوية طوعية، أضعف بكثير من الهويات الإرثية. ذلك لأن أقلية

فقط من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي أو مستعدون للتضحية من أجل خدمة ذلك الفصيل أو الحزب. ويبدو أن تراجع الأحزاب الاشتراكية، تنظيميا وأيديولوجيا، في العالم وتهميش دور الأحزاب في العملية السلمية مع إسرائيل، بالإضافة إلى أن العضوية الحزبية هي طوعية وليست إرثية، تفسر هذه النتيجة. ومن ناحية أخرى ترتبط الهوية الحزبية طرديا بالهويات الإرثية باستثناء الهوية الدينية. وهذا يعني أنه مع تعزز الانتماء إلى حزب معين تتعزز الانتماءات الفلسطينية والعربية والمحلية والحمائلية ومع تراجعه تتراجع تلك الانتماءات. وتتأثر الهوية الحزبية بعدد من المتغيرات الأخرى وهي: مكان السكن، ووضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية، والاتجاه السياسي، والعمر، والتسيس ومقاومة الاحتلال. فقد أظهر التحليل أن الهوية الحزبية أقوى لدى سكان القرى منها لدى سكان المدن والمخيمات. وقد يعود ذلك إلى تعزز العلاقات الشخصية مثل: (القرابة والجيران والمعارف) في القرى وانتشار الانتماء الحزبي من خلال تلك العلاقات. وتتعزز الهوية الحزبية مع زيادة التسيس ومقاومة الاحتلال. ويعني ذلك بطبيعة الحال أن المنتمين إلى أحزاب أكثر تسيسا وأكثر مقاومة للاحتلال من غيرهم. من ناحية أخرى تضعف الهوية الحزبية لدى المبحوثين الذين ساء وضع أسرهم الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية، ربما بسبب اهتمام هؤلاء الأكبر بتسيير أمورهم المعيشية وتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتضعف الهوية الحزبية لدى الإسلاميين والمستقلين وتتعزز لدى مؤيدي فتح، وهو حزب السلطة، والأحزاب اليسارية. وتضعف الهوية الحزبية أيضا مع تقدم العمر، ربما بسبب معايشة المتقدمين في العمر للتقلبات الحزبية وخيبة أملهم في الأحزاب.

المصادر

جميل هلال (1997). قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم. في: **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين.** تحرير نادر سعيد، وريما حمامي. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

جميل هلال (1998). **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.** رام الله: مواطن.

روزماري صايغ (1983). **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة.** ترجمة خالد عايد. القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، الطبعة الثانية.

زياد أبو عمرو (1987). **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة.** عكا: دار الأسوار.

لوري براند (1991). **الفلسطينيون في العالم العربي.** بيروت: معهد الدراسات الفلسطينية.

محمد عابد الجابري (1994). **الديمقراطية وحقوق الإنسان.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمود ميعاري (1986). تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 14 (1) ربيع، 215–233.

محمود ميعاري (1992). هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية – إسرائيلية؟ **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (15) ربيع، 40–60.

مركز القدس للإعلام والاتصال (1995). **نتائج استطلاع حول رأي الفلسطينيين بالديمقراطية.** القدس.

موسى البديري (1995). الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (21) شتاء، 3–27.

Coleman, J.S (1976). Tradition and nationalism in tropical Africa. in M. Kilson (Ed.) *New states in the modern world*. Cambridge: Harvard University Press.

Diamond, L. (Ed.) (1994). *Political culture and democracy in developing countries*. Boulder Colorado: Lynne Riener.

Diamond, L.; Linz J. & Lipset, (1995). Introduction: what makes for democracy. in L. Diamond, J. Linz & S. Lipset (Eds.) *Politics in developing countries, Boulder, Colorado: Lynne Reinner,* Second Edition.

Eisenstadt, S.N. (1966). *Modernization: Protest and change*. Englewood Cliffs: Prentice Hall.

Geertz, C. (1963). The integrative revolution. in C. Geertz (Ed.) *Old societies and new states*. New York: Free Press.

Hanf, T. & Sabella, B. (1996). *A date with democracy*. Freiburg: Arnold Bergstraesser.

Lipset, S. M. (1994). The social requisites of democracy revised. *American Sociological Review*, 59 (February), 1-22.

Lipset, S. M. (1959). Some social requisites of democracy. *American Political Science Review*, (March), 69-105.

Mi'ari, M. (1998). Self-identity and readiness for interethnic contact among young Palestinians in the West Bank. *Canadian Journal of Sociology*, 23 (1), 47-70.

Porat, Y. (1975). The Palestinian-Arab national movement. In M. Curtis (Ed.) *The Palestinians*. New Brunswick, New Jersey: Transaction Books.

Rouhana, N. (1984). *The Arabs in Israel: Psychological, political and social*

determinants of collective identity. Ph.D. Dissertation, Detroit. Michigan: Wayne State University.

Smooha, S. (1989). The Arab minority in Israel: Radicalization or politicization? *Studies in Contemporary Jewry 5*.

Smooha, S. (1990). Minority status in an ethnic democracy: The status of the Arab minority in Israel. *Ethnic and Racial Studies,* 13 (3), 389-413.

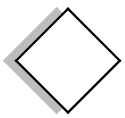

Political Sociology

Democrats Without Identity

Mahmoud Mi'ari*

This survey research deals with the collective identity of Palestinians and its relationship to their attitudes toward political democracy, and to several background variables such as gender, religion, religiosity, place of residence, schooling, family income, and politicization. The findings show that Palestinian national identity is the strongest among all identities, and that Palestinians national identity is the strongest among all identities, and that Palestinians in the West Bank and Gaza Strip support both abstract and actual democracy. The findings also show that actual democratic attitudes correlate negatively with Palestinian, Arab, religious, local, and clan identities. This may indicate that real democrats in Palestine are detached from their society or are rebellious against it. The data for this research were collected during October 1997 from a sample of 1410 persons representing the adult population of the West bank and Gaza Strip.

Keywords: collective identity, democratic attitudes.

* Associate Professor, Dept. of Sociology, Birzeit University, Palestine.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 1 - Spring 2000, pp 7 - 36.